

قضية

مع تغييب مجلس الاختصاصيين عن المركز التربوي للبحوث والإنماء لنحو 20 عاماً، تُحصَر القرارات برئاسة المركز التي لا تنشك، أيًا من الموظفين الأخرين من رؤساء أقسام أو رؤساء المكاتب بها، وتسود لغة الفوقية في التعاطي مع من يملكون آراء مختلفة. في المركز متعاقدون واستشاريون محظيون يملون جيوبهم من دون أن تأخذ عليهم الأجهزة الرقابية أي همسك، ومشاريع تريبوية «غير منتجة» تُصرف عليها أموال بلا طائل

عقود توظيف واستشارات لـ «خبراء» بلا عمل المركز التربوي للبحوث والإنماء: مغارة مشاريع بلا طائل

قائمة الحاج

يبدو المركز التربوي للبحوث والإنماء بالف خير. احتفل، أخيراً، بعيده الثامن والأربعين على مدى ثلاثة أيام:

من المال العام، كزمت رئيسة المركز التربوي بالتكليف ندى عويجان محامية المركز جاكلين مسعود، في حفل كوكتيل في دار المعلمين في جونيه، ورفعت لها نصيباً تذكاريّاً. في اليوم التالي زرعت شجرة أرز في محمية الباروك. إلا أن ضغوطاً داخلية حالت دون استكمال البرنامج بالاحتفال في اليوم الثالث في مقرّ المركز في سن القليل، إذ رفض موظفون المشاركة في «احتفالات هدر»، في وقت ينتشر الناس جوعاً، وفيما لم يبدل موظفو المركز سلسلتهم الحديدية على غرار بقية موظفي القطاع العام، والنبل مهذّب بالإفلاس. بناءً عليه، عدّل البرنامج من احتفال بعيد المركز إلى تكريم للمتقاعدين:

عندما قرر وزير التربية السابق الباس بو صعب، في 24 كانون الثاني 2015، عدم التجديد للرئيسة السابقة للمركز التربوي للبحوث والإنماء ليلى مليحة فباض (بقيت في منصبها 13 عاماً) عزّاً ذلك يومها إلى محاولة ضيّح دم جديد، والسعي لتكليف رئيس جديد وتشكيل مجلس الاختصاصيين المعطل منذ سنوات، وإعادة تفعيل عمل المركز. أمل التربويون أن يشكّل ذلك فرصة جديدة لإعادة الاعتبار إلى المركز التربوي ودوره، وأقول مرحلة «سوداء» من تاريخه.

اليوم، بعد 5 سنوات على تكليف عويجان، لا شيء تغير. لا يزال مجلس الاختصاصيين مغيباً، ورئاسة المركز تملك سلطة مطلقة، ولا يشار إليها أي من رؤساء الأقسام أو رؤساء المكاتب في القرارات، اللهم إلا في التسليم بها وعدم مناقشتها. والأداء الحالي لا يعدو كونه امتداداً للحقبة

السابقة، مع استمرار «اختراع أنشطة واحتفالات فارغة ومشاريع تريبوية غير منتجة، تُصرف عليها أموال طائلة من دون أي مخرجات ملموسة في واقع التعليم»، وفق تأكيدات المركز التربوي ودوره، وأقول مرحلة «سوداء» من تاريخه.

في غياب مجلس الاختصاصيين،

تختصر الرئاسة بشخصها عمل المجلس الموكل بمناقشة مشروع الموازنة وإقرارها، إقرار خطة العمل السنوية والأنظمة الداخلية والوحدات المرتبطة بأجهزة المركز، التعاقد مع المرشحين للعمل في مختلف النشاطات وفسخ التعاقد وتجديده عند اللزوم، وترشيح ممثلي المركز في لجان التخطيط العام، وقبول الاشتراك في المؤتمرات وترشيح ممثلين إليها، وإقرار المشاريع التربوية والإنمائية، ومن مهمات المجلس أيضاً إبداء الرأي وتعديل القوانين والأنظمة وبيت الكتب المدرسية والمنشورات والوسائل التعليمية لجهة تقرير اعتمادها في حقول التعليم.

على مدى السنوات العشرين المتعاقدة مع مستشارين بموجب «العقل المخطئ» للتربية، عن مهمته في هندسة السياسات التربوية، واستحصال موقعاً وظيفياً زبائنياً بحث العاملون فيه عن الانتفاع المادي والشخصي والسياسي. ولعل أبرز المظاهر على ذلك، الإصرار على التعاقد مع مستشارين بموجب عقود لمدة 6 أشهر وياجور مرتفعة، وهؤلاء موجودون في كل اللجان والمشاريع على حساب الخبراء. وتنتشر مصادر إدارية في المركز إلى مداخل خيالية لأصحاب الحظوة والأقارب منهم فعلى سبيل المثال، تم التعاقد مع مستشارة قانونية لمدة 6

أشهر مقابل 36 مليون ليرة، إضافة إلى مليون و900 ألف ليرة بدل نقل، فيما تتقاضى متعاقدة أخرى، هي مهندسة زراعية، 12 مليون ليرة مقابل ستة أشهر و900 ألف ليرة بدل نقل من دون أن يكون لها عمل محدد، وتشغل متعاقدة ثالثة وظيفة مديرة مكتب وتتقاضى 21 مليوناً على مدى

شهر مقابل 900 ألف ليرة بدل نقل، إلى مليون و900 ألف ليرة بدل نقل، فيما لم توظف

سنة أشهر و900 ألف ليرة بدل نقل، وتداوم إينة موظف كبير في المركز يوميّ في الأسبوع من دون أن تكون لها مهام محددة، بموجب عقد لسنة أشهر قيمته 12 مليون ليرة إضافة إلى 600 ألف ليرة بدل نقل. قيمة عقد ممثل وزارة التربية في المركز 35 مليون ليرة لسنة أشهر إضافة إلى مليون و900 ألف ليرة بدل نقل، إضافة إلى ما يتقاضاه من المشاريع واللجان. أما المتعاقدة المهتمة بالعمل

ويغلب عليه طابع تنفيغ الأزام، المصادر أشارت إلى أنه تجري الآن صفقة لشراء موارد رقمية كجزء من تمويل S2R2 بقيمة ثلاثة ملايين دولار، سائلة ما إذا كانت هذه الموارد أولوية للمدرسة الرسمية في الوقت الحالي، وقد جرى فضّ العروض لثلاث شركات تبين أن إحداها لا تلبى الشروط المطلوبة، والثانية شارك صاحبها في وضع دفتر الشروط، وثالثة يملكها ابن وزوجة أحد الخبراء التربويين الذين شاركوا أيضاً في وضع دفتر الشروط، ووقع المركز عقداً معه ليكون منسقاً لتطوير المناهج التربوية.

الأيام التي لا تُعقد فيها ورش عمل في المركز لنشاطات في إطار مشروع S2R2 قليلة. فيما تؤكد المصادر أنه ليس مفهوماً الجدوى التربوية لهذه الورش وما إذا كانت تستجيب للحاجات التعليمية، كان تنظم ورشة لتحديد سياسة وأستراتيجية عملية الإنتاج والنشر من خلال تقسيم مختلف الموارد المنتجة من جانب المركز إلى مجموعات وتحديد الفئة المستهدفة من كل مجموعة، إضافة إلى وضع أدلة عن أسس التحالف والتشريع، والهوية البصرية ودليل المؤلف

وهناك الأطر المرجعية لتكافيات المدير التي يقدمها المركز التربوي على أنها «مرجع قانوني وإداري وتخليقي، يتنسج مع السياسات التربوية، ويحدد الكفايات (معارف ومهارات وآتجاهات وسلوكيات) التي يجب أن يتمتع بها المدير، ويربط بين المدير ومختلف الجهات والأفراد»، وهذا، وفق المصادر نفسها، مشروع غير قابل للتطبيق، لكونه يقارب الإدارة التربوية بشكل سطحي، سائلة عن جدوى الإنفاق في هذا المجال بالنظر إلى الاعتبارات السياسية التفتيحية التي تحكم تعيين مديري المدارس الرسمية.

في مقابل هذا كله، لم يحصل موظفو المركز حتى الآن على سلسلة الرتب والرواتب التي أقرت لموظفي القطاع العام بموجب القانون 46 الصادر في 2017/8/21. وفي التفاصيل التي يروونها أن مجلس الوزراء طلب حذف بعض أسماء الذين أُرمت لهم عقود قبل الانتخابات النيابية، وأن عدل الدوام ليكون 35 ساعة بدلاً من 40 ساعة على غرار بقية موظفي القطاع العام، لكن ما حصل أن المركز التربوي استردّ السلسلة وحذف أسماء بعض الموظفين وجرى الإصرار على عقود بعض الاستشاريين، ما أدى إلى توقف المشروع في مجلس الوزراء.

المصادر التربوية تسأل: هل الأولوية في هذا البلد المنكوب الإنفاق على مشاريع لا تلبى حاجات التعليم؟ وأين نواتج «مهمروجة» تطوير المناهج؟ ولماذا لا يتدخل المفتش الإداري والمالي لوضع اليد على مكانين الهدر والفساد في المركز؟ «الأخبار» تواصلت مع عويجان، قبل أيام، من أجل التعليق على هذه المعطيات، فأثرت الاستعمال إياماً قليلة على أن تجيب عن الأسئلة التي وُجّهت إليها بعد انقضاء فترة الأعياد.

تقرير

20 ألف، حصة غذائية بنصف مليون دولار بلدية بيروت تقرّ «مساعداً اجتماعية»

في جلسة استثنائية عُقدت أمس، أقرّ المجلس البلدي لمدينة بيروت «تقديم مساعدات اجتماعية عاجلة للمحتاجين من أبناء بيروت»، ولهذه الغاية، شكّلت لجنة من أعضاء المجلس: عبد الله درويش، يسرى صيداني، آرام ماليان، أنطوان سريان، بلال المصري وإسحاق كيشيشيان، لـ«إجراء استقصاء أسعار الواحدة منها خمسة أشخاص.

المشروع بنحو نصف مليون دولار، وهو مرحلة أولى سيتبعها لاحقاً البحث في تأمين أدوية للمحتاجين، في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمزّ بها البلاد، وأضافت أنه جرى الاتفاق على تحديد خمسة مراكز لتوزيع المساعدات من كل من الكرنيتا، وفرندان، والمعب البلدي، وحي الحجا والزيتون. المصادر أوضحت لـ«الأخبار» أن مهمة اللجنة ستكون وضع آلية لانتقاء المستفيدين والشروط الواجب

توافرها فيهم وطريقة تقديم الطلبات وتقديم المساعدات. ونُفّت أن يكون وراء الخطوة أيّ توجيه سياسي، مشيرة إلى أنه تمّ الاتفاق في الجلسة على استبعاد توزيع المساعدات عبر المخاتير أو عبر جمعيات خاصة «من أجل تفادي الاستحمار السياسي»، ولفقت إلى أن القرار حدّد شروطاً يجب توافرها في الشركات والمؤسسات المعارضة «لعدم إفساح المجال أمام أي صفقة من تحت الطاولة»، بعدما أثار عدد من الأعضاء

القرار لا يحظى
بإجماع على
خلفية أن غالبية
المستفيدين من
لوت طائفي معين

المقاطعين شبهات حول «تفتيعات واتفاقات مسبقة مع شركات معينة لتزويد البلدية بالمواد الغذائية التي تنوي توزيعها». الجلسة عُقدت أمس غياب 11 عضواً غالبيتهم من المسيحيين، ما أثار شكوكاً في أن القرار لا يحظى بإجماع بين أعضاء المجلس، على خلفية إمكان أن تكون غالبية المستفيدين من لوت طائفي معين.

وكان نائب رئيس البلدية أنطوان اندريا (محسوب على متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة) استيقق الدعوة إلى الجلسة الاستثنائية بكتاب وجهه إلى رئيس البلدية جمال عينا، يعلمه فيه امتناعه عن حضور جلسات المجلس البلدي إلى حين تحديد جلسة لمناقشة مواضيع تقدّم سابقاً بكتب في شأنها، تحتوي ملاحظات حول مشاريع غير ذات جدوى للعاصمة، ولم توضع على جدول الأعمال الذي هو من صلاحيات رئيس البلدية حصراً.

(الأخبار)



٧

توضيح من «اتحاد القضاة»

بوكلتنا العامة عن نقابة اتحاد القضاة وتجرّ المواشي ممثلة برئيسها التنفيذي السيد معروف عبد الرحمن بكداش، يهّمنا إيضاح ما يلي:
لنقابة اتحاد القضاة وتجار المواشي تاريخ عريق في المجتمع اللبناني. تأسست بموجب القرار رقم 2938 تاريخ 1947/5/12، وعدّل قانونها التأسيسي ونظامها الداخلي بموجب القرار المعدّل رقم 1/214 تاريخ 1997/5/20. وقد عملت النقابة وتعمل لحماية المهنة وتشجيعها ورفع مستواها الدفاع عن مصالحها. بتاريخ 12/30/2019 نشرت «الأخبار» تحقيقاً بعنوان «نقابة اللصامين: دعاوى الخلاس ومحاولات توريث!»، تضمّن الكثير من المغالطات الواعية والقانونية والتي تنقثر إلى المصادقية.

بدايةً، لا وجود قانونياً لنقابة للحمّامين، والصحيح هو «نقابة اتحاد القضاة وتجار المواشي». ومن هنا يتبيّن أن كل ما تضمنه مقالكم بغض النظر عن الدعاوى التي تمّ نكرها مفبرك وعار عن الصحة بدليل إسئنهاده إلى وجهة نظر واحدة، إذ كان يفترض التحري عن الحقيقة الكاملة لما تقوم به مجموعة من المتشسين للنقابة ممن لا يمارسون المهنة لغاية شخصية وثأرية. وكان يفترض لدى إجراء التحقيق ونشر المقال الاستفسار أكثر عن الدعاوى والمراجعات التي تضمّنها والنتيجة القانونية التي وصلت إليها من النقابة لا التشهير بالنقابة ورئيسها التنفيذي والقائم التهم الباطلة جزافاً.

ما تضمنه مقالكم من أخبار لا يمت إلى الحقيقة بصلة ولن ندخل في الرّد عليها لأنها موضوع نزاع قضائي أمام القضاء المختص، علماً أنه واضح من سرد هذه الوقائع النقص الكبير في المعلومات القانونية، ومنها على سبيل المثال صدور قرار عن حضرة مدعي عام جبل لبنان الرئيسية غادة عون المحترمة بحفظ الأخبار المذكور، وصدور قرار ثانٍ عنها بحفظ طلب التوسع بالتحقيق الذي تقدّم به المدعون لاحقاً.

بالوكالة

المحامي فادي جرجي ابومراد

رد المحرر

التحقيق لم يذكر إلا في عنوانه اسم «نقابة اللصامين» تبسيطاً للموضوع لدى القراء، فيما اعتمد في متنه اسم «اتحاد نقابة القضاة وتجار المواشي» وأوضح أن هذا الاسم نال ترخيصه من وزارة العمل عام 1997. عارضاً رغبة عدد من أعضاء النقابة في «استعادة النقابة لتكون نقابة للعمال من دون التجار». وهو استند إلى دعوى جزائية مرفوعة من 31 عضواً في نقابتكم، وإخبارين أمام النيابة العامة المالية في بيروت والنيابة العامة الاستثنائية في جبل لبنان، وقام بسرد مضمونها من دون تبيين، ولم يعتبر أن الاتهامات حقيقية مثبتة ولم يخض في الأسباب المجهودة لحفظ الملفات. أما إثبات صحة المعلومات فهي مهمة القضاء وحده، بانتظار موعد الجلسة الأولى في العاشر من الجاري ونتيجتها. وتتعهد «الأخبار» متابعة الملف وانتظار ردودكم بالملفات والوثائق لعرضها، كذلك التي أبرزها المدعون وتم عرضها وفق ما يمليه علينا عملنا الصحافي.